

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على بروتوكول المعونة الفرنسية لميزان المدفوعات

بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية

والموقع في باريس بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :**(مادة وحيدة)**

ووفق على بروتوكول المعونة الفرنسية لميزان المدفوعات بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية والموقع في باريس بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤١١ هـ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٩٠ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١١ رجب سنة ١٤١١ هـ الموافق ٢٧ يناير سنة ١٩٩١ م .

بروتوكول

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة الجمهورية الفرنسية

بشأن

المعونات الفرنسية لميزان المدفوعات

في إطار التعاون التقليدي بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية وبهدف تسهيل تنفيذ خطة تنمية الاقتصاد المصري ، اتفق على ما يلي :

(مادة ١)

هدف وقيمة المعونات المالية :

تقدم الحكومة الفرنسية إلى حكومة جمهورية مصر العربية منحة بمقد أقصى ثلاثة وعشرون مليون فرنك فرنسي (٢٣ مليون فرنك) وقرض من الخزانة بمبلغ أقصاه مائة واثنان وخمسون مليون فرنك فرنسي (١٥٢ مليون فرنك) تخصص لتمويل مشتريات من فرنسا لمصر لمعدات صغيرة ، منتجات ومواد أولية من أصل فرنسي فضلا عن خدمات الشحن والتأمين المتعلق بها .

(مادة ٢)

طرق استخدام المعونات المالية :

(١) يتم تمويل المنتجات الموضحة في خط التمويل بالبند (١) من الملحق تمويلا كاملا من منح الخزانة الفرنسية المقدمة إلى حكومة جمهورية مصر العربية .

إن المؤسسات المستفيدة من الواردات سواء كانت شركات معمرية فرنسية مشتركة أو شركات معمرية تقوم بالأنشطة طبقا لتصاريح فرنسية .

(ب) يتم تمويل المعدات الموضحة بالبند (ب) من الملحق من منحة الخزانة .

(ج) يستحق على قرض الخزانة الذي يمول المشروعات الواردة بالبند (ج) من الملحق فائدة ٤٪ سنويا بالنسبة للمبالغ المستحقة ولمدة ١٩ عاما ، تستهلك خلال ١٣ عاما على ٢٦ قسطا نصف سنوي متساوي ومتتالي ، يستحق أولها بعد ٧٨ شهر من نهاية الثلاثة أشهر التي يجرى خلالها السحب أيا كانت قيمته .

(د) تسري الفوائد من تاريخ كل سحب وتسدد في نهاية كل نصف سنة .

(هـ) يتم إبرام اتفاق تنفيذى بين البنك المركزى المصرى نيابة عن الحكومة المصرية وبنك كريدى ناسيونال نيابة عن الحكومة الفرنسية لتحديد طرق استخدام وسداد قرض الخزانة الفرنسية وكذلك استخدام منحة الخزانة الفرنسية .

(مادة ٣)

طرق الاستخلام :

يتم تحديد الاستخدام النهائى للعقود الخاصة بواردات المنتجات فى إطار البروتوكول الحالى والموضحة بالمادة (١) بخطابات متبادلة بين وزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية والمستشار الاقتصادى والتجارى لدى السفارة الفرنسية بالقاهرة نيابة عن السلطات الفرنسية المعنية .

(مادة ٤)

اجل الاستخلام وفترة صلاحية المعونات المالية :

يجب توقيع العقود مع الموردين الفرنسيين فى موعد أقصاه ٣١ ديسمبر ١٩٩١ بالنسبة للبنود الموضحة بالمادة الأولى للاستفادة بالمعونات المتاحة .

ولن يتم إجراء أى مسحوبات من المنحة أو قرض الخزانة الموضحة بالمادة الأولى بعد ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

(مادة ٥)

عملة التحاسب والسداد :

عملة التحاسب والسداد هى الفرنك الفرنسى .

(مادة ٦)

طرق تسوية العقود :

حتى يتسنى اعتماد الطلبات من خلال البروتوكول الحالى يجب ألا تقل قيمة كل طلب على حده عن مليون فرنك فرنسى فيما عدا ما يتم تحديده باتفاق مشترك بين المستشار الاقتصادى والتجارى الفرنسى بالسفارة الفرنسية بالقاهرة والسلطات المصرية المعنية .

يجب الحصول على موافقة كل من السلطات الفرنسية والمصرية المعنية عن كل طلب يشكل عقداً أو أى مستند مماثل بين مورد فرنسى ومشتري مصرى يتم اعتماده من خلال البروتوكول الحالى .

يتم دفع قيمة الرصيد المتبقى والمستحق من العقد أو المستند المماثل باستخدام وسائل التمويل المتفق عليها فى المادة (١) أعلاه .

(مادة ٧)

صندوق المقابل :

من خلال خط التمويل بالبند (١) من الملحق ، يتم إيداع المبالغ التى يتم دفعها بالجنيه المصرى للجزارة المصرية من المشتريين المصريين سداد العقود معتمدة من خلال البروتوكول الحالى فى صندوق المقابل المحلى وفقاً لآليات استخدام يتم تحديدها بخطابات متبادلة بين السلطات المصرية المعنية والمستشار الاقتصادى والتجارى لدى السفارة الفرنسية بالقاهرة .

يستخدم صندوق المقابل المحلى فى تمويل المصروفات المحلية لمشروعات التنمية .

يتم اتخاذ قرارات استخدام حصيلة صندوق المقابل باتفاق مشترك بين السلطات المصرية المعنية والمستشار الاقتصادى والتجارى لدى السفارة الفرنسية بالقاهرة .

(مادة ٨)

النقل والتأمين :

تعتبر خدمات الشحن والتأمين المتعلقة بالمنتجات الموضحة بالمادة (١) من البروتوكول الحالى فرنسية فى حالة :

* إتمام الشحن وفقاً لبوليصة صادرة عن شركة ملاحية فرنسية أو خطاب نقل جوى صادر من شركة فرنسية للشحن الجوى تكون معتمدة من جانب السلطات الفرنسية كشركة خدمات فرنسية .

* لإبرام التأمين لدى شركات معتمدة فى السوق الفرنسى .

(مادة ٩)

التقييم :

تمشيا مع التزاماتها الدولية فإن الحكومة الفرنسية سوف تقوم بإجراء التقييم لسير العمل للمشروعات المدرجة في البروتوكول بغرض الوقوف على مستوى الإنجاز وأثره على التنمية .

وتاتزم حكومة جمهورية مصر العربية باستقبال بعثة التقييم الموفدة من قبل الحكومة الفرنسية وموافقتها بالبيانات اللازمة عن هذه المشروعات .

(مادة ١٠)

بدء سريان البروتوكول :

يسرى البروتوكول الحالى من تاريخ توقيعه .

وإشهادا على ما تقدم وقع ممثلا الحكومتين المفاوضان فى هذا الشأن البروتوكول الحالى .

أبرم فى باريس فى ٢٤ من أكتوبر ١٩٩٠ م من نسختين باللغتين العربية والفرنسية ، وفى حالة الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الفرنسى .

عن حكومة

الجمهورية الفرنسية

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

ملحق

مليون فرنك

- (١) خط التمويل المخصص للشركات المصرية الفرنسية المشتركة والشركات
الموضحة في الفقرة ١ مادة ٢ من البروتوكول الحالى . ١٩
- (ب) معدات لكلية الطب جامعة عين شمس قسم علاج الأورام ٤
- (ج) قائمة بالمنتجات المتفق عليها والمستفيدة من قروض الخزانة وفقا
لما تضمنته المادة الأولى من البروتوكول الحالى :
- منتجات صيدلية ومنتجات كيمياوية لقطاع الصحة ٢٨
- مستلزمات إنتاج لخط الستراتالات الرقمية للاتصالات اللاسلكية ١٥
- قطع غيار لشركة الحديد والصلب منها تجديد وحدة درفلة الشرائط
على الساخن ٣٥
- قطع غيار لتجديد هندسة السكك الحديدية ٣٠
- قطع غيار لمحطة كهرباء أبو قير ١٥
- قطع غيار للقطار التوربيني ١٠
- وحدات محركات ديزل للقطارات ١٥
- أجهزة ومعدات لمستشفى عين شمس التخصصى ٤

وزارة الخارجية

قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٩١

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣ بالموافقة على بروتوكول المعونة الفرنسية لميزان المدفوعات بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٤ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/١/٢٧ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية بروتوكول المعونة الفرنسية لميزان المدفوعات بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٤

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٠/١٠/٢٤ وهو تاريخ توقيعه .

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د . احمد عصمت عبد المجيد